الأمم المتحدة

A/CN.9/1248

الجمعية العامة

Distr.: General
14 May 2026
Arabic
Original: English

لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

الدورة التاسعة والخمسون

نيويورك، 29 حزيران/يونيه – 10 تموز/يوليه 2026

الأعمال الاستكشافية المتعلقة بالمنظمات المستقلة اللامركزية

مذكرة من الأمانة

المحتويات

الصفحة

أولا– مقدمة 2

ثانيا– تحديث بشأن الأعمال الاستكشافية 2

ألف– القوانين الحالية المتعلقة بالمنظمات المستقلة اللامركزية 3

باء– قانون نموذجي محتمل بشأن المنظمات المستقلة اللامركزية 4

ثالثا– مسار العمل في المستقبل 5

090626 090626 V.26-06912 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا- مقدمة

1- نوَّهت اللجنة، في دورتها الثانية والخمسين في عام 2019، بما تؤديه الأونسيترال من دور مركزي وتنسيقي ضمن منظومة الأمم المتحدة في معالجة المسائل القانونية المتصلة بالاقتصاد الرقمي والتجارة الرقمية، وطلبت إلى الأمانة أن تواصل أعمالها الاستكشافية في هذا المجال بهدف صوغ مقترح بشأن الأعمال التي يمكن الاضطلاع بها مستقبلا (A/74/17، الفقرة 211).

2- وأذنت اللجنة، في دورتها الخامسة والخمسين في عام 2022، بنشر تصنيف للمسائل القانونية المتعلقة بالاقتصاد الرقمي ("التصنيف")[1] أعدته الأمانة (A/77/17، الفقرة 165). واستنادا إلى القسم الخامس من التصنيف بشأن نظم السجلات الموزعة، طلبت اللجنة إلى الأمانة أن تعد وثيقة إرشادية بشأن المسائل القانونية المتصلة باستخدام نظم السجلات الموزعة في التجارة، في حدود الموارد المتاحة، وبالتعاون مع المنظمات المعنية الأخرى، حسب الاقتضاء (A/77/17، الفقرتان 22 (و) و169).

3- وكان معروضا على اللجنة، في دورتها الثامنة والخمسين في عام 2025، مشروع وثيقة إرشادية بشأن المسائل القانونية المتعلقة باستخدام نظم السجلات الموزعة في التجارة (A/CN.9/1222)، ومذكرة بشأن المسائل القانونية المتصلة باستخدام المنظمات المستقلة اللامركزية في التجارة (A/CN.9/1225). وتصف المذكرة الأخيرة السمات الأساسية للمنظمات المستقلة اللامركزية، والإطار القانوني القائم فيما يتعلق بهذه المنظمات، والأنظمة القانونية المحتملة التي يمكن أن تنطبق عليها. وأذنت اللجنة بنشر مشروع وثيقة إرشادية، مع إدراج العناصر الوصفية للمنظمات المستقلة اللامركزية الواردة في الوثيقة A/CN.9/1225 (A/80/17، الفقرة 161)[2].

4- وفي تلك الدورة، أعربت اللجنة أيضا عن تأييدها الواسع لإجراء أعمال استكشافية بشأن المنظمات المستقلة اللامركزية. وأشير إلى أن هذه المنظمات تقع عند تقاطع الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا السجلات الموزعة وقانون الشركات، وأن هناك حاجة إلى حوار دولي منذ مرحلة مبكرة من استخدامها لتعزيز قابلية التشغيل التبادلي على صعيد العالم وتجنب التجزؤ القانوني. وبعد المناقشة، طلبت اللجنة إلى الأمانة إجراء مزيد من الأعمال الاستكشافية وتقديم تقرير إلى اللجنة (A/80/17، الفقرتان 260-261).

5- وتقدم هذه المذكرة ملخصا للأعمال الاستكشافية التي اضطلعت بها الأمانة لتُعرض على اللجنة للنظر فيها[3]. وتتضمن المذكرة تحديثا بشأن الأعمال الاستكشافية (الفصل الثاني) واعتبارات حول مسار العمل في المستقبل (الفصل الثالث).

ثانيا- تحديث بشأن الأعمال الاستكشافية

6- شملت الأعمال الاستكشافية المتعلقة بالمنظمات المستقلة اللامركزية حتى الآن مكونين رئيسيين: (أ) استعراض القوانين القائمة؛ (ب) إعداد نص نموذجي محتمل. وفيما يلي ملخص موجز للمكونين. ويرد التقرير الكامل في الوثيقة A/CN.9/1267 باللغة الإنكليزية فقط لأغراض إعلامية.

(1) على الرابط https://uncitral.un.org/sites/default/files/media-documents/uncitral/ar/digitaleconomytaxonomy_ar.pdf.

(2) اتساقا مع هذا الإذن، نُشر دليل بشأن المسائل القانونية المتعلقة باستخدام تكنولوجيا السجلات الموزعة في التجارة ("الدليل") في شكل كتاب إلكتروني. انظر https://uncitral.un.org/sites/default/files/media-documents/uncitral/ar/2516855a-guide_ledger_technology_ebook_1.pdf. واعتبارا من تاريخ توزيع هذه المذكرة، كان الدليل متاحا باللغتين الإنكليزية والعربية، على أن يتاح بجميع لغات الأمم المتحدة الست في الوقت المناسب.

(3) اضطلعت الأمانة بهذه الأعمال من خلال الاستعانة بخبيرة استشارية، هي ماريانا دي لا روش ويلز، وذلك بسبب محدودية قدراتها.

ألف- القوانين الحالية المتعلقة بالمنظمات المستقلة اللامركزية

7- أولا، جُمعت القوانين القائمة المتعلقة بالمنظمات المستقلة اللامركزية واستُعرضت. وبُحثت الأطر المحلية المتعلقة بالمنظمات المستقلة اللامركزية، بالإضافة إلى القانون النموذجي للمنظمات المستقلة اللامركزية الصادر عن ائتلاف التطبيقات القانونية المؤتمتة (2021)[4]. وبالبناء على هذا البحث، نُظر في الأساليب القانونية التي أُدمجت من خلالها الترتيبات الخاصة بالمنظمات المستقلة اللامركزية والترتيبات المماثلة لها في القانون الخاص، بما في ذلك تبعات ذلك فيما يتعلق بصوغ قانون نموذجي محتمل بشأن المنظمات المستقلة اللامركزية[5].

8- ويُظهر التحليل المقارن أنه لم تنشئ أي ولاية قضائية، حتى هذا التاريخ، منظمات مستقلة لامركزية باعتبارها فئةً من الأشخاص الاعتباريين مستقلةً تماما أو فريدةً من حيث طبيعة وجودها. وبدلا من ذلك، تبين أن الثابت فيما يتعلق بالمنظمات المستقلة اللامركزية أنها إما تُدمَج ضمن أشكال قائمة مسبقا ضمن القانون الخاص، وأكثرها شيوعا هي الشركات ذات المسؤولية المحدودة أو المؤسسات أو الجمعيات، أو يُتعامَل معها بشكل غير مباشر من خلال أطر تنظيم رقابي تركز على التكنولوجيا أو الوظائف. ولذلك، ركزت الابتكارات التشريعية والتنظيمية الرقابية على تكييف المفاهيم القانونية القائمة، بدلا من إعادة تعريف الشخصية الاعتبارية نفسها. وتُظهر الأطر التي استُعرضت استخدام مجموعة متنوعة من الأساليب المحلية، بما في ذلك النماذج الوظيفية وغير المؤسسية، والتركيب على الأطر القائمة في سياق الشركات، والأنظمة القائمة على الجمعيات، والأشكال القانونية المصممة خصيصا والتي قد تتضمن شروطا تتعلق بالمصلحة العامة أو رقابة إشرافية.

9- وفي ظل هذه الخلفية، يستبين التحليل المقارن ثلاثة أساليب عامة تدمج من خلالها النظم القانونية حاليا المنظمات المستقلة اللامركزية. وفي حين أن استخدام الأشكال القانونية القائمة دون وضع تشريعات خاصة بالمنظمات المستقلة اللامركزية وتطبيق أطر قانونية وأطر تنظيم رقابي تركز على التكنولوجيا أو الوظائف يوفران معلومات سياقية مهمة، فإن التحليل يُظهر أن تركيب الأطر القانونية الخاصة بالمنظمات المستقلة اللامركزية على الأشكال القانونية القائمة هو وحده الذي يترجم الخصائص المميزة لهذه المنظمات إلى إطار موحد ومتسق من أطر القانون الخاص. وعلى النقيض من ذلك، فإن إدراج المسائل الخاصة بالمنظمات المستقلة اللامركزية ضمن القانون التنظيمي العام نتيجته ألا تأخذ تلك المسائل حقها من التفصيل، في حين تعتمد الأطر التي تركز على التكنولوجيا أو الوظائف على التفاعل بين أنظمة تنظيم رقابي متعددة بدلا من مجموعة موحدة من مبادئ القانون الخاص.

10- وعلى هذا الأساس، حُلل تركيب قوانين خاصة بالمنظمات المستقلة اللامركزية على الأطر القانونية القائمة، مع إجراء دراسة تفصيلية للأطر المعتمدة في جزر مارشال وولاية وايومنغ (الولايات المتحدة الأمريكية)، وإمارة رأس الخيمة (الإمارات العربية المتحدة). وتُظهر هذه الأنظمة كيف عالجت الهيئات التشريعية مسائل النَّسْب والمسؤولية والحوكمة والإفصاح والأهمية القانونية للأنشطة التي تنفذ على سلاسل الكتل، وذلك من خلال خيارات تصميم صريحة للقوانين. واستُكمل ذلك باستعراض للقانون النموذجي لائتلاف التطبيقات القانونية المؤتمتة، الذي يتضمن تعريفا غير قانوني ومحايدا تكنولوجيا لمفهوم "التكافؤ الوظيفي"، يستند إلى الشفافية وقابلية التحقق بدلا من التسجيل الرسمي.

11- وعلى غرار القوانين النموذجية الأخرى التي تعدها اللجنة، لا ينبغي أن يسعى قانون نموذجي بشأن المنظمات المستقلة اللامركزية إلى استنساخ الأنظمة المحلية، بل إلى تنسيق الآثار القانونية العابرة للحدود من خلال تحديد الشروط

---

(4) انظر https://coala.global/wp-content/uploads/2022/03/DAO-Model-Law.pdf؛ انظر أيضا الوثيقة A/CN.9/1225، الفقرات 69-72 (بشأن ائتلاف التطبيقات القانونية المؤتمتة والقانون النموذجي للمنظمات المستقلة اللامركزية الصادر عن هذا الائتلاف).

(5) يرد النص الكامل للاستعراض، المعنون "المعاملة القانونية للمنظمات المستقلة اللامركزية: استعراض الأطر الوطنية وعبر الوطنية القائمة من أجل دعم الأعمال الاستكشافية التي تضطلع بها الأونسيترال في هذا المجال"، في المرفق الأول من الوثيقة A/CN.9/1267.

الدنيا التي يمكن بموجبها الاعتراف بالإجراءات والمعاملات المنسوبة إلى منظمة مستقلة لامركزية، بصفتها وحدة تنظيمية، ونَسْب تلك الإجراءات والمعاملات والاعتماد عليها في سياقات التجارة الدولية والقانون الخاص. وبهذا المعنى، لن يكون قانون نموذجي بشأن المنظمات المستقلة اللامركزية آلية للاعتراف بهذه المنظمات، بل إطارا يهدف إلى تثبيت التوقعات القانونية عبر الحدود والحفاظ على استقلالية القوانين الداخلية.

باء- قانون نموذجي محتمل بشأن المنظمات المستقلة اللامركزية

12- بناء على تجميع واستعراض القوانين القائمة المتعلقة بالمنظمات المستقلة اللامركزية، وتيسيرا لعمل اللجنة، يرد أدناه مخطط لقانون نموذجي محتمل بشأن المنظمات المستقلة اللامركزية ("القانون النموذجي")[6].

13- ويمكن أن يهدف القانون النموذجي إلى تسهيل الاعتراف عبر الحدود، وضمان اليقين القانوني، وتنسيق الآثار القانونية في التجارة الدولية التي تتصل بالمنظمات المستقلة اللامركزية، والحفاظ في الوقت نفسه على حرية كل دولة فيما يتعلق بالأشكال التنظيمية المحلية وإجراءات التأسيس وأساليب التنظيم الرقابي. كما يمكن أن يهدف إلى توفير اليقين القانوني والقدرة على التنبؤ فيما يتعلق بالمنظمات المستقلة اللامركزية العاملة في مجال التجارة الدولية، دون فرض شروط تسجيل أو تأسيس على الدول. ويمكن أن يكون القانون النموذجي أداة تتيح للدول تحديث أطرها القانونية الداخلية لتتواءم مع أشكال التنظيم اللامركزية.

14- ويمكن أن يسلم القانون النموذجي بأن الدول قد تنفذ الاعتراف بالمنظمات المستقلة اللامركزية من خلال آليات متنوعة، بما في ذلك الأطر القائمة على التسجيل، أو الهياكل القائمة على الانتساب، أو نُهج التكافؤ الوظيفي، أو النماذج المختلطة. ويهدف القانون النموذجي إلى تنسيق الآثار القانونية دون توحيد الهياكل التنظيمية أو فرض متطلبات محلية موحدة. وسيستند إلى مبدأ التكافؤ الوظيفي، مع تحديد العناصر الوظيفية الأساسية التي تميز المنظمات المستقلة اللامركزية. وفي حال توفر تلك العناصر، يمكن أن ينسب القانون النموذجي آثارا قانونية عابرة للحدود إلى منظمة مستقلة لامركزية، ويترك للدول حرية تحديد كيفية استيفاء تلك الشروط ضمن نظمها القانونية الداخلية.

15- ويمكن أن يتألف القانون النموذجي من الفصول التالية:

- الفصل الأول (أحكام عامة) يمكن أن يحدد المفاهيم الأساسية، ويحدد نطاق الانطباق، وينظم الاتصالات، ويتناول الاعتراضات على حالات عدم الامتثال المعروفة، ويشجع على استخدام آليات مناسبة لتسوية المنازعات؛
- الفصل الثاني (شروط الاعتراف) يمكن أن يحدد المعايير الوظيفية التي يجب استيفاؤها لكي تكون للمنظمة المستقلة اللامركزية آثار قانونية، بما في ذلك المتطلبات المتعلقة بالوثائق التأسيسية، وإمكانية التحقق من الحوكمة، وإتاحة المعلومات للجمهور؛
- الفصل الثالث (التنظيم الداخلي) يمكن أن يؤكد أن الحوكمة الداخلية وترتيبات العضوية والتمثيل مسائل تحددها الوثائق التأسيسية للمنظمة المستقلة اللامركزية، على أن تخضع للحد الأدنى من المتطلبات الوظيفية؛
- الفصل الرابع (الشفافية والنَّسْب) يمكن أن يتناول مسائل حفظ السجلات، ونَسْب الإجراءات إلى المنظمة المستقلة اللامركزية، وآليات الإخطار وتبليغ الإجراءات القضائية، بما يضمن أن تكون الإجراءات المتخذة وفقا لترتيبات الحوكمة قابلة لأن تُنسَب قانونا إلى المنظمة المستقلة اللامركزية؛

(6) يرد مشروع نص أولي لقانون نموذجي بشأن المنظمات المستقلة اللامركزية في المرفق الثاني من الوثيقة A/CN.9/1267.

- الفصل الخامس (فصل الأصول والمسؤولية) يمكن أن ينص على فصل أصول المنظمة المستقلة اللامركزية عن الأصول الشخصية للأعضاء، وعلى إطار للمسؤولية المحدودة، على أن توضع استثناءات محددة بدقة في حالات إساءة الاستخدام أو الاحتيال؛
- الفصل السادس (أحداث دورة الحياة) يمكن أن يتناول التعديل وإعادة الهيكلة والانتقال التقني (بما في ذلك انقسامات سلاسل الكتل) والإنهاء، مع التركيز على الاستمرارية واليقين القانوني؛
- الفصل السابع (الاعتراف عبر الحدود) يمكن أن يتضمن قواعد بشأن الاعتراف في الدول التي تعتمد القانون النموذجي، وتنازع القوانين، وأسبابا محدودة للغاية لرفض الاعتراف؛
- الفصل الثامن (الأحكام الختامية) يمكن أن يوضح علاقة القانون النموذجي بالقوانين الأخرى، ومبادئ التفسير، والترتيبات الانتقالية.

16- ويتطلب هدف القانون النموذجي ومخططه المحتمل مزيدا من الدراسة، حيث تبرز عدة خيارات قانونية وسياساتية أساسية، مثل نطاق الانطباق، وشروط الاعتراف، والحوكمة، والنَّسْب والمسؤولية، والاعتراف عبر الحدود، بما في ذلك الاستثناء المرتكز على النظام العام. ورغم تقديمه بوصفه "قانونا نموذجيا"، فإنه سيتعين أيضا النظر في الشكل الأمثل للنص، بما في ذلك أن يأخذ شكل دليل تشريعي أو مبادئ توجيهية. ولعل اللجنة تود أن تأخذ هذه العناصر في الاعتبار عند التكليف بالاضطلاع بأعمال إضافية.

ثالثا- مسار العمل في المستقبل

17- في ضوء ما سبق، لعل اللجنة تود أن تنظر في الطلب إلى الأمانة أن تواصل، في حدود الموارد المتاحة، الأعمال التحضيرية المتعلقة بالمنظمات المستقلة اللامركزية وأن تقدم تقريرا إلى اللجنة بشأنها. ويمكن أن تشمل هذه الأعمال مجموعة أوسع من الخبراء المهتمين، وأن يكون من بين أهدافها ضمان الاتساق مع نصوص الأونسيترال، ليس فقط تلك المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، بل أيضا النصوص الأخرى التي قد تكون ذات صلة، مثل دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المنشآت المحدودة المسؤولية (2021)[7]. ويمكن أن تشمل هذه الأعمال أيضا التنسيق مع المنظمات الدولية المعنية الأخرى، ولا سيما مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص، فيما يتعلق بمسائل القانون الدولي الخاص.

18- ولعل اللجنة تود أيضا أن تدعو الولايات القضائية المهتمة التي تتمتع بخبرة في وضع لوائح تنظيمية للمنظمات المستقلة اللامركزية أو التي ترغب في وضع هذه اللوائح التنظيمية، لتقييم كيفية تطبيق نص نموذجي بشأن هذه المنظمات في نطاق اختصاص تلك الولايات القضائية. ويمكن تهيئة هذه البيئة التجريبية بهدف تبادل التطورات والتجارب مع اللجنة. ويمكن أن يدعم ذلك عملية مراجعة النص النموذجي ومواصلة تطويره، من خلال تعزيز فهم وتقييم كيفية تطبيقه عمليا، وإتاحة الفرصة للنظر في التحسينات أو التعديلات الأخرى التي يمكن إدخالها.

(7) على الرابط https://uncitral.un.org/ar/lglle.